A/79/35

الأمم المتحدة

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة التاسعة والسبعون
الملحق رقم 35

الرجاء إعادة استعمال الورق

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة التاسعة والسبعون
الملحق رقم 35

A/79/35

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الأمم المتحدة • نيويورك، 2024

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-2086

[31 آب/أغسطس 2024]

المحتويات

الفصل		الصفحة
	كتاب الإحالة	4
الأول –	مقدمة	5
الثاني –	لمحة عامة عن السياق السياسي المتعلق بقضية فلسطين	6
الثالث –	ولاية اللجنة	13
الرابع –	تنظيم الأعمال	14
	ألف – عضوية اللجنة وأعضاء المكتب	14
	باء – المشاركة في أعمال اللجنة	14
الخامس –	الإجراءات التي اتخذتها اللجنة وشُعبة حقوق الفلسطينيين طبقاً لقراري الجمعية العامة 22/77 و 23/77	15
	ألف – مقدمة	15
	باء – تعبئة الأوساط الدبلوماسية	15
	جيم – إذكاء الوعي بقضية فلسطين	17
	دال – التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، وكيانات منظومة الأمم المتحدة	21
	هاء – تنمية القدرات	21
السادس –	الإجراءات التي اتخذتها إدارة التواصل العالمي طبقا لقرار الجمعية العامة 24/77	22
السابع –	استنتاجات اللجنة وتوصياتها	24
	ألف – الإجراءات التي اتخذتها اللجنة تجاه النزاع والأزمة الإنسانية	24
	باء – الإجراءات التي اتخذتها اللجنة تجاه انتهاكات حقوق الإنسان	25
	جيم – الإجراءات التي اتخذتها اللجنة إزاء الضم وأنشطة الاستيطان	27
	دال – العمل مع الأمين العام ومجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان ومحكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية	28
	هاء – أنشطة الدعوة والتواصل مع المجتمع الدولي والمجتمع المدني	29
	واو – الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية	30
	زاي – الإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى	31

كتاب الإحالة

[1 أيلول/سبتمبر 2024]

السيد الأمين العام،

أتشـــرف بأن أرفق طيه تقرير اللجنة المعنية بممارســـة الشـــعب الفلســـطيني لحقوقه غير القابلة للتصـــرف بغرض تقديمه إلى الجمعية العامة وتعميمه على جميع هيئات الأمم المتحدة المختصـــة لاتخاذ الإجراءات اللازمة، حســـب الاقتضـــاء، عملا بالفقرتين 2 و 10 من قرار الجمعية العامة 22/77 المؤرخ 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

ويغطي التقرير الفترة من 2 أيلول/سبتمبر 2023 إلى 31 آب/أغسطس 2024.

(توقيع) الشيخ **نيانغ**
رئيس اللجنة المعنية بممارسة
الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الفصل الأول
مقدمة

1 - يُقدّم تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف هذا عملا بقرار الجمعية العامة 22/77 المعتمد في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وهو يغطي تنفيذ اللجنة لبرنامج عملها (A/AC.183/2023/1)، الذي صيغ من أجل تعزيز إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير. وتشمل أهدافه الحفاظ على الوعي الدولي بمحنة الشعب الفلسطيني، وحشد الجهود من أجل إيجاد حل عادل وشامل لقضية فلسطين وفقا للقانون الدولي وإرساء سلام دائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وتعزيز التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني، ودعم حكومة دولة فلسطين في جهودها من أجل بناء القدرات اللازمة لقيام دولة فلسطين المستقلة المتمتعة بمقومات الاستمرارية والبقاء.

2 - ويتضمن الفصل الثاني لمحة عامة عن السياق السياسي المتعلق بقضية فلسطين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من 2 أيلول/سبتمبر 2023 إلى 31 آب/أغسطس 2024.

3 - ويتضمن الفصلان الثالث والرابع موجزا لولاية اللجنة على النحو الذي حددته الجمعية العامة ومعلومات عن عضوية اللجنة وتنظيم أعمالها.

4 - ويتناول الفصل الخامس الإجراءات التي اتخذتها اللجنة، بما في ذلك مشاركتها في جلسات مجلس الأمن، وتواصلها المستمر مع الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني. ويتناول الفصل أيضا المؤتمرات الدولية، ومنها المؤتمرات المعقودة بالوسائل الإلكترونية، وأنشطة بناء القدرات والدعوة التي نظمتها اللجنة، والأنشطة المقررة الأخرى التي اضطلعت بها شعبة حقوق الفلسطينيين باسم اللجنة.

5 - ويقدم الفصل السادس لمحة عامة عن البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة التواصل العالمي بشأن قضية فلسطين وفقا لقرار الجمعية العامة 23/75.

6 - وترد في الفصل السابع من التقرير استنتاجات اللجنة وتوصياتها إلى الجمعية العامة.

الفصل الثاني

لمحة عامة عن السياق السياسي المتعلق بقضية فلسطين

7 - منذ ما يفوق 76 عاما وقضية فلسطين مدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة. وطبع هذه الفترة الاحتلالُ غير القانوني الذي تمارسه إسرائيل منذ 57 عاما، كما طبعتها الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، بما يشمل القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والحصار المضروب على قطاع غزة منذ 17 عاما، واستمرار محنة ملايين اللاجئين الفلسطينيين. وقد أدت الحملة العسكرية المدمرة التي تشنها إسرائيل في غزة منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر 2023، واستفحال العنف العسكري الإسرائيلي وعنف المستوطنين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، إلى تعاظم الاهتمام في جميع أنحاء العالم بما يقاسيه الشعب الفلسطيني من ظلم ومعاناة منذ عهد طويل. وفي شهر آذار/مارس ثم في شهر حزيران/يونيه، اتخذ مجلس الأمن قرارين يطالب فيهما بوقف إطلاق النار، إلا أنه تقاعس عن إنفاذهما (انظر الفقرة 20) وأدى هذا التقاعس من جانب المجلس إلى تعريض حياة الفلسطينيين للخطر وتقويض جهود السلام والمخاطرة بحل الدولتين.

8 - وفي 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، شنت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وجماعات مسلحة فلسطينية أخرى هجوماً كبيراً من قطاع غزة على جنوب إسرائيل أدى إلى مقتل أكثر من 200 1 من الإسرائيليين والأشخاص الأجانب وإصابة أكثر من 400 5 شخص آخرين؛ واقتيد 255 رهينة إلى قطاع غزة[1]. ورداً على ذلك الهجوم، شنت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عمليات قصف عشوائية واسعة النطاق جوا وبرا وبحرا، وُصفت بكونها أشد أشكال العقابي الجماعي هولاً بالنسبة للمدنيين في التاريخ الحديث وتسببت في سقوط أرواح أعداد كبيرة جدا من الناس وإيقاع دمار مهول[2].

9 - وأسفرت الحملة العسكرية الإسرائيلية عن أعداد غير مسبوقة من الضحايا في صفوف الفلسطينيين. ومعظم هؤلاء الضحايا من الأطفال والنساء، بل إن بعض العائلات قد أُبيدت برمتها. وأدت هذه الحملة العسكرية إلى وقوع كارثة إنسانية اتسمت بانتشار حالات الموت جوعا وتفشي المجاعة والأمراض، وتهجير سكان غزة قاطبة وحرمانهم من بنى تحتية مدنية حيوية. وتجلى ذلك الحرمان في التدمير الواسع النطاق للمنازل وسائر البنى التحتية المدنية التي كالمستشفيات والجامعات والمدارس والمحلات التجارية، وهذا ما أدى إلى تجريد المجتمع المحلي من نظم وخدمات الدعم الأساسية. وحسب بيانات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فقد أسفرت الحملة العسكرية الإسرائيلية حتى 21 آب/أغسطس عن مقتل أكثر من 223 40 فلسطينيا، منهم 927 12 رجلا، و 627 10 طفلا، و 956 5 امرأة، و 770 2 مُسنّاً، وإصابة ما لا يقل عن 981 92 شخصا آخرين في غزة[3]، بالإضافة إلى آلاف الأشخاص الذين يعتقد أنهم مدفونون تحت الأنقاض. وبالتزامن مع ذلك، اتخذت إسرائيل المزيد من

(1) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, reported impact snapshot, Gaza Strip, 21 August 2024.

(2) United Nations, "Civilians in Gaza must not be collectively punished for atrocities committed by Hamas, speakers tell Security Council, urging ceasefire", press release, 30 October 2023.

(3) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, reported impact snapshot, Gaza Strip, 21 August 2024.

الإجراءات غير القانونية لتعميق احتلالها، وذلك يشمل مواصلة بناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وهدم المنازل وتهجير المدنيين الفلسطينيين. (انظر الفقرات 12-14)

10 - وفي 6 كانون الأول/ديسمبر، وجه الأمين العام للأمم المتحدة نداءً غير مسبوق محتكما إلى المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة، وحث مجلس الأمن على "تفادي كارثة إنسانية" ودعا إلى وقف كامل لإطلاق النار في غزة. ومما يؤسف له أن النداء المذكور لم يحدث وقعا ملموسا، فحدا ذلك بالأمين العام إلى انتقاد تقاعس المجتمع الدولي عن وقف المذبحة واصفا إياه بكونه "وصمة عار على جبين الإنسانية"[4].

11 - وقد انتهكت مبادئ التمييز والتناسب والحيطة وغيرها من قواعد القانون الدولي الإنساني انتهاكا خطيرا في هذا النزاع. وتشير البيانات الواردة في تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (A/78/842-S/2024/384) إلى أن الأطفال كانوا الفئة التي وقع في صفوفها أكبر عدد من الانتهاكات الجسيمة في النزاع وأن 000 625 طفل عانوا صدمات نفسية عميقة وحرموا من التعليم بسبب العجز عن الذهاب إلى المدرسة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023[5].

12 - وقد دمرت الهجمات الإسرائيلية المتواصلة أكثر من 80 في المائة من البنى التحتية في قطاع غزة وشمل ذلك الدمار المستشفيات وشبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء. وتفاقمت العراقيل المنتصبة أمام جهود الإغاثة بسبب القيود التي فرضتها إسرائيل على إمكانية الوصول المساعدات واقتران ذلك باستمرار العمليات العسكرية. وإذ يواجه نصف سكان غزة مستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي[6]، حذرت لجنة استعراض حالات المجاعة التابعة للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي من خطر وشيك حاد بوقوع المجاعة في قاطبة أنحاء قطاع غزة إذا استمر النزاع وتواصلت القيود المفروضة على إمكانية وصول المساعدات[7].

13 - وفي ظل استمرار العدوان العسكري الإسرائيلي، برزت تقارير عن معاناة المدنيين الفلسطينيين الذين جُرحوا وشُوّهوا ويُتّموا واحتُجزوا وعُذبوا، وعن كفاحهم من أجل مواجهة النقص الحاد في الأغذية وضروريات الحياة واللوازم الطبية، وكذلك عن الانتشار المقلق للأمراض المعدية ومنها فيروس شلل الأطفال الذي قد يتطلب احتواؤه جهوداً جبارة[8]. وفي كلمة أمام مجلس الأمن في 2 تموز/يوليه، سلطت كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة، سيغريد كاغ، الضوء على الانخفاض المتزايد في المساعدات التي تدخل إلى قطاع غزة وتوزع فيه؛ وقد تفاقم ذلك الانخفاض بعد ذلك بسبب العمليات العسكرية الإسرائيلية في رفح وخان يونس وسائر المناطق التي لجأ إليها الناس طلبا للمأوى[9]. وأدان مفوض الأمم المتحدة السامي

(4) United Nations, "Humanitarian situation in Gaza 'a moral stain on us all', Secretary-General tells Security Council, stressing international law must be respected by all", press release, 17 July 2024.

(5) UNRWA update on traumatized Palestinian children.

(6) World Food Programme, "Hunger in Gaza: famine findings a 'dark mark' on the world, says WFP Palestine country director", 18 March 2024

(7) Integrated Food Security Phase Classification, "Famine Review Committee: Gaza Strip, March 2024, conclusions and recommendations", 18 March 2024.

(8) United Nations, statement of the Secretary-General on polio in Gaza, 16 August 2024.

(9) انظر S/PV.9678.

لحقوق الإنسان القيود المتعمدة التي تفرضها إسرائيل على دخول المساعدات الإنسانية إلى غزة، وحذر من أن حجم تلك القيود قد يرقى إلى درجة استخدام التجويع كأسلوب من أساليب الحرب، وهو جريمةُ حرب[10]. وفي 27 حزيران/يونيه، أشارت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، في سياق تسليطها الضوء على محنة النساء، إلى أن ما لا يقل عن 000 557 امرأة في غزة، ومن ضمنهن النساء الحوامل، يواجهن مستوى خطيرا من انعدام الأمن الغذائي[11].

14 - وفي ظل هذه الظروف، عانى السكان الفلسطينيون في غزة أيضا من النزوح المتكرر، حيث أُجبروا على الفرار من منطقة آمنة مزعومة إلى أخرى تبعا لأوامر الإخلاء الصادرة عن إسرائيل، لا لشيء إلا لتتحول هذه المناطق بذاتها إلى أهداف عسكرية إسرائيلية. وفي 27 تموز/يوليه، قال المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، فيليب لازاريني، في تغريدة له على موقع التواصل الاجتماعي "إكس" (المعروف سابقاً باسم تويتر)، إن 86 في المائة من مناطق غزة تقع تحت أوامر الإخلاء العسكرية الإسرائيلية[12]. وإضافة إلى ما سلف، تفاقم انعدام الأمن بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني في مناطق غزة قاطبة. فقد ارتفع عدد الإصابات في صفوف العاملين في المجال الإنساني خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إذ قُتل منهم عدد لا يقل عن 289 موظفاً. وبلغ عدد من قتلوا من هؤلاء وكانوا موظفين تابعين للأمم المتحدة 211 موظفا - 207 منهم ينتمون إلى الأونروا والباقون إلى منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة السلامة والأمن[13]. وقُتل أيضا خلال فترة التقرير عدة من أفراد العمل الإنساني التابعين للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية والدولية، ومنها منظمة المطبخ المركزي العالمي.

15 - وتصاعدت أعمال العنف في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وكانت مطبوعة بتكثيف الغارات العسكرية الإسرائيلية وغارات المستوطنين، إضافة إلى توسيع المستوطنات غير القانونية وما يتصل بذلك من التدابير غير القانونية الأخرى. فحسب بيانات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، نفذت قوات الأمن الإسرائيلية في الفترة الممتدة من 7 تشرين الأول/أكتوبر إلى 20 تشرين الثاني/نوفمبر وحدها أكثر من 000 1 عملية اقتحام في المدن الفلسطينية ومخيمات اللاجئين والقرى في أنحاء الضفة الغربية جميعا، وكذلك في القدس الشرقية[14]. وفي الفترة الواقعة ما بين 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 و 19 آب/أغسطس 2024، قُتل أكثر من 600 فلسطيني في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وسُجل نحوٌ من 270 1 هجوما شنّه المستوطنون الإسرائيليون وأدت تلك الهجمات إلى سقوط حوالي 120 فلسطينيا بين قتيل وجريح. وفي نفس الوقت الذي واجه فيه الفلسطينيون إجراءات الإخلاء وسلب الملكية، استمر توسيع المستوطنات الإسرائيلية، حيث أدلى وزراء الحكومة الإسرائيلية بتصريحات علنية حول

(10) OHCHR, "Comment by UN High Commissioner for Human Rights Volker Türk on the risk of famine in Gaza", press release, 19 March 2024.

(11) UN-Women, "At least 557,000 women in Gaza are facing severe food insecurity", press release, 27 June 2024.

(12) يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: https://x.com/UNLazzarini/status/1817615379985740139.

(13) UNRWA, "Remarks by UNRWA Chief of Staff, Mr. Ben Majekodunmi, at the World Humanitarian Day 2024 UN commemoration", press release, 19 August 2024.

(14) OHCHR, "Flash Report: The human rights situation in the occupied West Bank including East Jerusalem, 7 October–20 November 2023", 27 December 2023.

خطط لبناء المزيد من المستوطنات ونقل المزيد من المستوطنين الإسرائيليين إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، وذلك ينطوي على انتهاك خطير للقانون الدولي. فحتى 26 شهر آذار/مارس، أُقرّ بناء 780 4 وحدة استيطانية جديدة في المنطقة جيم في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. ومنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، زاد بأكثر من الضعف عدد الفلسطينيين المهجَّرين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، من جراء عمليات الهدم والمصادرة التي شملت أراضيهم ومبانيهم، ومنها المباني التي مولتها الجهات المانحة، وذلك مقارنة بالأشهر ال-10 السابقة، إذ ارتفع ذلك العدد من 1252 إلى 070 3 مهجَّراً[15]. وفوق ذلك كله، عمد المستوطنون في الفترة ما بين 14 و 18 آذار/مارس إلى إطلاق النار على الفلسطينيين ومواشيهم وأحرقوا المركبات وأضرموا النيران في المحاصيل في المناطق الواقعة وسط الضفة الغربية وجنوبها، وأقاموا بؤرة استيطانية غير قانونية جديدة في اللبن الغربية[16]. وحَمَل تصاعدُ الهجمات التي يشنها المستوطنون الإسرائيليون في الضفة الغربية وأعمال العنف التي يرتكبونها فيها عدةً من الدول الأعضاء على فرض عقوبات على عدد قليل من المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين، ومن تلك الدول أستراليا وفرنسا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية.

16 - أما في القدس الشرقية، فقد زادت السلطات الإسرائيلية من استفزازها وتحديها للوضع التاريخي والقانوني القائم في الأماكن المقدسة، ودفعت باتجاه تكثيف وجود اليهود ونفوذهم، ولا سيما في سلوان والشيخ جراح. وفي 27 تموز/يوليه، قام وزير الأمن القومي الإسرائيلي بزيارته الثانية إلى الحرم الشريف منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، في مسعى استفزازي يروم منه تأكيد السيادة الإسرائيلية على الحرم الشريف. وقد أدان الأردن، وهو البلد الوصي على الحرم الشريف، والدول الأعضاء الأخرى هذا الاستفزاز والانتهاكات المتكررة للوضع الراهن، محذرةً من مخاطر تصاعد مظاهر التوتر التي تؤججها مثل هذه الأعمال غير القانونية. وفي حادثة تحريض أخرى وقعت في 7 آب/أغسطس، صرّح وزير المالية الإسرائيلي أن قتل المدنيين الفلسطينيين في غزة جوعا يمكن أن يكون "مبرَّراً وأخلاقياً"، وقد أدان ذلك التصريح مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان[17] وعدة دول أعضاء.

17 - وفي 26 كانون الثاني/يناير، أصدرت محكمة العدل الدولية، ردّاً على الدعوى التي رفعتها جنوب أفريقيا، أمرًا أشارت فيه إلى أن على إسرائيل أن تمنع ارتكاب أعمال الإبادة الجماعية في غزة[18]. وفي 6 آذار/مارس، أصدرت المحكمة أمرًا معدّلًا يشير إلى تدابير مؤقتة، بناءً على طلب جنوب أفريقيا ردًا على الهجوم الإسرائيلي المزمع على رفح، حيث كان يحتمي نحو 1,4 مليون فلسطيني[19]. وفي 26 آذار/مارس،

(15) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. "Humanitarian Situation Update #201 | West Bank", 7 August 2024.

(16) UNRWA, "UNRWA situation report # 92 on the situation in the Gaza Strip and the West Bank, including East Jerusalem", 19 March 2024.

(17) United Nations, "UN rights chief condemns Israeli minister for justifying war crime starvation of civilians in Gaza – OHCHR", press release, 9 August 2024.

(18) *Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide in the Gaza Strip (South Africa v. Israel)*, Order of 28 March 2024, Request for the Modification of the Order of 26 January 2024 Indicating Provisional Measures, I.C.J. Reports 2024.

(19) *Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide in the Gaza Strip (South Africa v. Israel)*, Order of 24 May 2024, Request for the Modification of the Order of 28 March 2024 Indicating Provisional Measures, I.C.J. Reports 2024.

أكدت المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، في تقرير بعنوان "تشريح الإبادة الجماعية" (A/HRC/55/73)، أن الأعمال التي تقوم بها إسرائيل في غزة هي إبادة جماعية. وفي تطور قضائي مهم آخر، طلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، كريم خان، في 20 أيار/مايو، إصدار مذكرات اعتقال بحق مسؤولين إسرائيليين كبار وقادة حماس بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية[20]. وقد جاء طلب المدعي العام متسقا مع النتائج الواردة في تقرير اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل الصادر في 27 أيار/مايو (A/HRC/56/26) ومع البيان الصادر في 25 حزيران/يونيه عن اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة[21].

18 - وأشارت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، في تقرير صدر في 31 تموز/يوليه[22]، إلى أن إسرائيل وضعت آلاف الفلسطينيين منذ تشرين الأول/أكتوبر قيد الاحتجاز التعسفي المطول الذي يمنع فيه الاتصال بالعالم الخارجي. وأشار خبراء الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان في تقاريرهم إلى ما ارتكب بحق الفلسطينيين من ممارسات واسعة النطاق أسيئت فيها معاملتهم وعُذّبوا واغتُصِبوا واعتُدي عليهم جنسيا، وتسببت تلك الممارسات في وفاة ما لا يقل عن 53 شخصاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد طالبوا بالتدخل الدولي وبإجراء تحقيقات من قبل المحكمة الجنائية الدولية[23]. ومنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، سُجِن ما مجموعه 500 9 فلسطيني، من بينهم أطفال ونساء. ويُحتجَز ثلث هؤلاء دون أن توجَّه إليهم أي تهمة أو أن يحاكموا، كما أن العديد منهم اختُطفوا واحتُجزوا تعسفا.

19 - وفي خضم استمرار العدوان الإسرائيلي على غزة وتفاقم المشاق التي يكابدها السكان من جراء ذلك، ظلت الأونروا هي شريان الحياة بالنسبة إلى ملايين اللاجئين الفلسطينيين. وعلى الرغم من محاولات إسرائيل تشويه سمعة الأونروا وسحب تمويلها وتفكيكها، إضافة إلى ما يعتور تمويل الوكالة من فجوات كبيرة وما فُرض عليها من قيود تحول بينها وبين الوصول إلى غزة، فإنها قد واصلت تنفيذ الولاية التي أناطتها بها الجمعية العامة. فمنذ تشرين الأول/أكتوبر، قامت الأونروا بإيصال الأغذية إلى 1,9 مليون شخص، وإجراء 3,4 ملايين استشارة طبية، شملت خدمات الدعم النفسي والاجتماعي، وإنتاج 000 112 متر مكعب من المياه يوميا، ووفرت ملاجئ طارئة لآلاف الأسر النازحة وحافظت على استمرار الجهود الإنسانية في أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة قاطبة[24]. وحث الأمين العام المجتمع الدولي على دعم الوكالة بعد أن اتهمت إسرائيل 12 من موظفي الأونروا بالتواطؤ في الهجوم الذي وقع في 7 تشرين الأول/أكتوبر. ودفعت تلك

(20) International Criminal Court, "Statement of ICC Prosecutor Karim A.A. Khan KC: Applications for arrest warrants in the situation in the State of Palestine", press release, 20 May 2024.

(21) OHCHR, "UN Special Committee on Israeli practices in occupied territories concludes field mission", press release, 25 June 2024.

(22) OHCHR, "Thematic report: Detention in the context of the escalation of hostilities in Gaza (October 2023–June 2024)", 31 July 2024.

(23) OHCHR, "Experts hail ICJ declaration on illegality of Israel's presence in the occupied Palestinian territory as 'historic' for Palestinians and international law", press release, 30 July 2024.

(24) UNRWA, "Situation report #127 on the situation in the Gaza Strip and the West Bank, including East Jerusalem", 9 August 2024.

المزاعم بعض الجهات المانحة إلى وقف تمويلها مؤقتًا في ظرف يتعاظم فيه حجم الاحتياجات الإنسانية. وفي تموز/يوليه، أيدت 123 دولة عضوا بيان الالتزامات المشتركة المتعلقة بالأونروا وأكدت فيه من جديد دعمها الثابت لولاية الوكالة ولدورها الحيوي في المنطقة[25]، واستأنف العديد من الجهات المانحة توفير التمويل.

20 - ومنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، انخرطت الجمعية العامة ومجلس الأمن في جهود كبيرة من أجل معالجة الأزمة، وإن كان نجاحهما محدوداً في التوصل إلى وقف إطلاق النار وحماية السكان المدنيين الفلسطينيين الرازحين تحت نير الاحتلال الإسرائيلي والتصدي للكارثة الإنسانية المطبقة على غزة. وفي 27 تشرين الأول/أكتوبر، اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة، بتأييد ساحق، القرار دإط-10/21 الذي دعت فيه إلى "هدنة إنسانية فورية ودائمة ومستدامة تفضي إلى وقف للأعمال العدائية". وقد واجه مجلس الأمن صعوبة في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الأزمة بسبب ممارسة حق النقض في مناسبات عدة، وهذا ما دفع الجمعية العامة إلى عقد دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة مجددا في تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر. وفي آذار/مارس، اتخذ مجلس الأمن القرار 2728 (2024) الذي دعا فيه إلى وقف إطلاق النار خلال شهر رمضان. غير أنه أخفق في إنفاذ القرار. وفي شهر حزيران/يونيه، اتخذ المجلس القرار 2735 (2024) الذي أيد فيه اقتراح وقف إطلاق النار وخطة بشأن غزة تنفذ على ثلاث مراحل. إلا أن أيا منها لم ينفذ خلال فترة التقرير. واستمرت على امتداد فترة التقرير المفاوضات التي تيسرها مصر وقطر والولايات المتحدة من أجل وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس ووضع حد لأعمال العنف ومعالجة الأزمة الإنسانية في غزة. بيد أنها لم تحقق أي نتائج ملموسة حتى الآن. ويستمر النزاع وباستمراره تتفاقم أعداد القتلى الفلسطينيين وتفشو مظاهر البؤس بينهم.

21 - لقد عرضت الحملة العسكرية الإسرائيلية في غزة استقرار المنطقة للخطر، وهذا ما حدا بالمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط إلى الحث مراراً وتكراراً على ضبط النفس، بما في ذلك في بيان ألقاه أمام مجلس الأمن في 25 حزيران/يونيه[26]. ولم تزل جهود الوساطة من أجل وقف إطلاق النار لاعتبارات إنسانية متواصلة في ظل تصاعد مظاهر التوتر في الشرق الأوسط، بما في ذلك في أعقاب قتل أحد قادة حماس في طهران في 31 تموز/يوليه. ورداً على ذلك الحادث، دعا الأمين العام إلى اتخاذ إجراءات دولية عاجلة لتجنب المزيد من التصعيد الإقليمي، وشدد على ضرورة تركيز جميع الجهود على وقف إطلاق النار في غزة وإطلاق سراح الرهائن الإسرائيليين وزيادة المساعدات[27].

22 - واستجابة لطلب الجمعية العامة الوارد في قرارها 247/77، أصدرت محكمة العدل الدولية في 19 تموز/يوليه فتوى شكلت تطورا بارزا وقضت فيها بأن الوجود الإسرائيلي المطول في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، غير قانوني وأن إسرائيل ملزمة بإنهاء وجودها بأسرع ما يمكن[28]. وأكدت

(25) United Nations, "Statement of shared commitments on UNRWA", press release, 12 July 2024.

(26) انظر S/PV.9667.

(27) United Nations, "Statement attributable to the Spokesperson for the Secretary-General – on the Situation in the Middle East", press release, 31 July 2024.

(28) *فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية* (*Legal Consequences Arising from the Policies and Practices of Israel in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, Advisory Opinion, I.C.J. Reports 2024*).

المحكمة إضـــافة إلى ذلك الالتزام الواقع على كاهل الدول الأعضـــاء ألا تعترف بالوجود الإســـرائيلي غير القانوني في الأرض الفلســـطينية المحتلة أو تؤيده، ودعت الجمعية العامة ومجلس الأمن إلى تحديد ما يلزم من طرائق لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي بأسرع ما يمكن[29]. وقد أكدت تلك الفتوى مجددا آراء الدول الأعضاء والفلســـطينيين وخبراء الأمم المتحدة[30] وفقهاء القانون والمجتمع المدني مثلما أكدت الاســـتنتاجات التي خلصت إليها الدراسة القانونية التي أجريت بتكليف من اللجنة بشأن عدم شرعية استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية (A/78/378-S/2023/694).

23 - وفي 18 نيسان/أبريل، استخدمت الولايات المتحدة حق النقض ضد قرار مجلس الأمن بشأن طلب دولة فلسطين الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. ورداً على ذلك، صوتت الجمعية العامة في 9 أيار/مايو على تأكيد أهلية دولة فلسطين لعضوية الأمم المتحدة وعلى منحها حقوقاً إضافية في الجمعية. ولتعزيز هذه الجهود، حثت اللجنة المزيد من البلدان على الاعتراف بدولة فلسطين. ونتيجة لذلك، وفي الفترة المشـــمولة بالتقرير، اعترف كل من أرمينيا وإســـبانيا وأيرلندا وبربادوس وترينيداد وتوباغو وجزر البهاما وسلوفينيا والنرويج بدولة فلسطين، وبذلك بلغ عدد الدول التي اعترفت بدولة فلسطين حتى 9 آب/أغسطس 149 دولة.

24 - وفي 20 حزيران/يونيه، وعلى ضوء العدوان الإسرائيلي المستمر وتزايد عدد القتلى في غزة، كرر 32 من خبراء الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان تأكيد مطالبتهم الدول والشركات بوقف نقل الأسلحة إلى إســـرائيل فورا. وقد اتخذت 11 دولة عضـــوا على الأقل، منها الأردن والبحرين والبرازيل وبليز وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وتركيا وتشاد وجنوب أفريقيا وشيلي وكولومبيا وهندوراس، إجراءات حاسمة ردًا على تدهور الوضع، مثل استدعاء السفراء لدى إسرائيل وقطع العلاقات الدبلوماسية، بينما بحثت دول أخرى إمكانية فرض قيود اقتصـــادية وتجارية وقيود على الســـفر. واســـتمرت النداءات العالمية من أجل وقف نقل الأسلحة إلى إسرائيل وفرض عقوبات دبلوماسية واقتصادية عليها طوال الفترة المشمولة بالتقرير في وقت لم تزل فيه إسرائيل ممعنة في شن عدوانها والإبقاء على احتلالها.

25 - ولم تزل إسرائيل أيضا تحتجز عائدات الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية بل إنها هددت بعزل البنوك الفلســـطينية عن النظام المالي العالمي، وهو وضـــع زاد من إضـــعاف الســـلطة الفلســـطينية. وفي 23 تموز/يوليه، وفي مسعى آخر إلى تحقيق المصالحة الفلسطينية، وقّع 14 فصيلاً فلسطينياً في بيجين إعلانا جرى التفاوض عليه برعاية الصين لتمتين عرى الوحدة الوطنية الفلسطينية.

(29) المرجع نفسه.

(30) OHCHR, “Experts hail ICJ declaration on illegality of Israel’s presence in the occupied Palestinian territory as ‘historic’ for Palestinians and international law”, press release, 30 July 2024.

الفصل الثالث

ولاية اللجنة

26 - أنشأت الجمعية العامة اللجنةَ المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بموجب قرارها 3376 (د-30) المؤرخ 10 تشرين الثاني/نوفمبر 1975 وأنيطت بها مهمة التوصية ببرنامج يرمي إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير، والاستقلال والسيادة الوطنيين، والعودة إلى الديار والممتلكات التي شُرّدوا منها، على النحو الذي اعترفت به الجمعية في قرارها 3236 (د-29) المؤرخ 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1974. وتطورت ولاية اللجنة تطوراً على مر السنين لتشمل الدعوة على نطاق أوسع إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن اللجنة على الموقع الشبكي الذي تتعهده شعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة[31].

27 - وفي 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، جددت الجمعية العامة ولاية اللجنة (القرار 22/77)، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل تزويد شعبة حقوق الفلسطينيين بالموارد اللازمة لتنفيذ برنامج عملها (القرار 23/77) ومواصلة تنفيذ البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة التواصل العالمي في الأمانة العامة بشأن قضية فلسطين (القرار 24/77). ولن تُستعرَض ولاية كل من اللجنة والشعبة والإدارة إلا عند الضرورة. وسيستمر إصدار تقرير اللجنة سنويا. واعتمدت الجمعية أيضاً القرار 25/77 المعنون "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية"، الذي أكدت فيه من جديد الموقف الدولي القائم منذ أمد طويل بشأن عناصر الحل العادل والدائم والشامل، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالقضية.

28 - وتتوافق أعمال اللجنة توافقاً تاماً مع قرارات الهيئات الحكومية الدولية الرئيسية التابعة للأمم المتحدة، مثل الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس حقوق الإنسان ومحكمة العدل الدولية، ومع أعمال الأمين العام والبرامج والصناديق والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، التي تتعاون معها اللجنة على نطاق واسع.

(31) www.un.org/unispal.

الفصل الرابع
تنظيم الأعمال

ألف - عضوية اللجنة وأعضاء المكتب

29 - تتألف اللجنة من 25 دولة عضواً تمثّل مختلف المجموعات الإقليمية وتؤيد التوافق الدولي في الآراء بشأن حل الدولتين، وهي: أفغانستان، وإكوادور، وإندونيسيا، وباكستان، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيلاروس، وتركيا، وتونس، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، والسنغال، وسيراليون، وغيانا، وغينيا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وقبرص، وكوبا، ومالطة، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، وناميبيا، ونيجيريا، ونيكاراغوا، والهند.

30 - والجهات الأربع والعشرون التي تحضر جلسات اللجنة بصفة مراقب هي: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، وبلغاريا، وبنغلاديش، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، وسري لانكا، والصين، والعراق، وفييت نام، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، والنيجر، واليمن، وكذلك دولة فلسطين، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي.

31 - ويُنتخب أعضاء مكتب اللجنة كل عام من بين الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في اللجنة. وانتخبت اللجنة، في جلستها 415 المعقودة في 31 كانون الثاني/يناير برئاسة الأمين العام، بصفته الشخصية، شيخ نيانغ (السنغال) رئيسا. وفي الجلسة 416، المعقودة في 11 آذار/مارس، انتخبت اللجنة بصفتهم الشخصية جيراردو بينيالفر بورتال (كوبا)، وأرماناثا كريستيوان ناصر (إندونيسيا)، وأحمد فيصل محمد (ماليزيا)، ونيفيل ملفين غيرتز (ناميبيا)، وجيمي هيرميدا كاستيو (نيكاراغوا) نواباً للرئيس للسنة. وانتُخب الممثل الدائم الجديد لكوبا، إرنستو سوبيرون غوزمان، نائباً للرئيس في 26 حزيران/يونيه في الجلسة 417 التي عقدتها اللجنة.

32 - ويمثل أعضاء المكتب اللجنة في جميع المؤتمرات الدولية التي تنظمها اللجنة بطرق منها تولي رئاسة جلسات المؤتمرات وإدارة النقاش فيها، وفي جميع زيارات الوفود. ويعقدون اجتماعات مع كبار المسؤولين من مختلف البلدان المضيفة على هامش المؤتمرات وخلال زيارات الوفود. وتشارك دولة فلسطين في أعمال اللجنة والمكتب بصفة مراقب طبقا للممارسة المتبعة.

33 - ولم يزل أعضاء اللجنة والمراقبون فيها يعملون دأبا من أجل مناصرة حقوق الشعب الفلسطيني في مختلف المحافل، ومنها مجلس الأمن. ويضم مجلس الأمن بين أعضائه المنتخبين في الوقت الراهن أربعة من الدول الأعضاء في اللجنة، هي إكوادور وسيراليون وغيانا ومالطة، وعضوا مراقبا فيها هو الجزائر.

باء - المشاركة في أعمال اللجنة

34 - رحبت اللجنة، كما دأبت على ذلك في السنوات السابقة، بجميع الدول الأعضاء والدول التي لها مركز المراقب في الأمم المتحدة الراغبة في المشاركة في أعمالها. وتتواصل اللجنة بانتظام أيضا مع ممثلي هيئات المجتمع المدني، بما في ذلك من إسرائيل، وتدعوهم إلى حضور أنشطتها.

الفصل الخامس

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة وشُعبة حقوق الفلسطينيين طبقاً لقراري الجمعية العامة 22/77 و 23/77

ألف - مقدمة

35 - نفذت اللجنة برنامج عملها للنهوض بإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام 1967، وتأييد تحقيق حل الدولتين على أساس خطوط ما قبل عام 1967. وتنسجم أنشطة اللجنة مع أحكام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛ وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس حقوق الإنسان؛ وفتاوى محكمة العدل الدولية؛ والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن؛ وبرنامج فريق الأمم المتحدة القطري؛ وأهداف التنمية المستدامة. ودرجت اللجنة باستمرار على تعديل برنامج عملها وفق مستجدات الوضع الميداني في الأرض الفلسطينية المحتلة والتطورات الجيوسياسية المتصلة بالقضية الفلسطينية.

36 - وتؤيد اللجنة الحقوق المعترف بها عالمياً للشعب الخاضع للاحتلال وحقه في تقرير المصير، على النحو المنصوص عليه في الميثاق وغيره من صكوك القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالقضية. ولم تزل اللجنة، منذ هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر وما تلاها من عدوان إسرائيلي على غزة، تعمل مع الأوساط الدبلوماسية من خلال العمليات الحكومية الدولية الرسمية وغير الرسمية لتعزيز الاعتراف بدولة فلسطين، ويشمل عملها هذا الزيارات التي تقوم بها وفود المكتب والاجتماعات التواصلية، كما عقدت اللجنة مؤتمرات وأقامت مناسبات بطريقتي الحضور الشخصي والمشاركة الإلكترونية أو بهما معا واستخدمت وسائل الإعلام بما فيها وسائل التواصل الاجتماعي، كلُّ ذلك من أجل توعية عموم الجمهور بمختلف جوانب النزاع، ومنها وقعه على النساء والأطفال. وعزّزت اللجنة بالإضافة إلى ذلك شراكاتها مع الحكومات والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، ومن بينها الأونروا والمنظمات الحكومية الدولية والهيئات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني. وشجعت اللجنة أيضا تنفيذ مشاريع لبناء القدرات في دولة فلسطين وأقامت احتفالاً بحلول ذكرى النكبة في شهر أيار/مايو.

باء - تعبئة الأوساط الدبلوماسية

37 - لم يزل المكتب يرصد عن قُربٍ التطور المتسارع للحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة وعقد تسع جلسات في هذا الشأن. ففي أعقاب أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر، أَجَّل المكتب زيارات الوفود التي كان من المقرر أن تبدأ في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

38 - وفي 27 تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع أعضاء المكتب برئيسة اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان، نافانيثيم بيلاي، وعضو اللجنة كريستوفر سيدوتي، وكذلك مع المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، فرانشيسكا ألبانيزي، لمناقشة آخر التطورات والتقارير التي قدمها كل منهم إلى الجمعية العامة وسبل تعزيز التعاون مع اللجنة.

39 - وفي 10 تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المكتب معتكفه السنوي في نيويورك للتفكير في تنفيذ برنامج عمله لعام 2023 ومناقشة أنشطة عام 2024، وركز بشكل أكبر على ضرورة أنشطة الدعوة المتعلقة بالنزاع في غزة.

40 - واجتمع أعضاء المكتب في 10 كانون الثاني/يناير بالممثلة الدائمة لجنوب أفريقيا التي قدمت إحاطة بشأن الدعوى التي رفعها بلدها أمام محكمة العدل الدولية بشأن انتهاكات إسرائيل لالتزاماتها بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها فيما يتعلق بالسكان المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة. وفي 6 شباط/فبراير، التقى أعضاء المكتب برئيس مشروع الولايات المتحدة/الشرق الأوسط (U.S./Middle East Project)، دانيال ليفي.

41 - وفي 31 كانون الثاني/يناير، انتخبت اللجنة، في جلسة ترأسها الأمين العام، الممثل الدائم للسنغال، شيخ نيانغ، رئيساً للجنة. واعتمدت اللجنة برنامج عملها للعام 2024، واستمعت إلى إحاطة قدمها مدير المكتب التمثيلي للأونروا في نيويورك في موضوع الأزمة الإنسانية في غزة وتأثيرها على قدرة الوكالة على تقديم الدعم الأساسي إلى السكان، واستمعت أيضا إلى إحاطة قدمتها جنوب أفريقيا بشأن الدعوى التي رفعتها أمام محكمة العدل الدولية.

42 - وفي 27 شباط/فبراير، عقدت شعبة حقوق الفلسطينيين وإدارة التواصل العالمي، بالنيابة عن اللجنة، جلسة الإحاطة السنوية لما عدده 25 مندوبًا جديدًا من مندوبي الدول الأعضاء.

43 - وفي 11 آذار/مارس و 26 حزيران/يونيه، أجرت اللجنة انتخابات لملء الشواغر المتبقية في عضوية المكتب (انظر الفقرة 31). وفي شهر آذار/مارس، قدمت جنوب أفريقيا تقريرا مستوفى بشأن الدعوى التي رفعتها أمام محكمة العدل الدولية. وفي جلسة اللجنة المعقودة في 26 حزيران/يونيه، قدم المستشار القانوني لدولة فلسطين، بول رايخلر، إحاطة بشأن الإجراءات المتعلقة بفتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

44 - وقاد رئيس اللجنة وفدي المكتب في زيارتين إلى ترينيداد وتوباغو وغيانا في الفترة من 22 إلى 26 نيسان/أبريل. وكان لهاتين الزيارتين دور فعال في تشجيع بربادوس وجامايكا وترينيداد وتوباغو وجزر البهاما على الاعتراف بدولة فلسطين. وقد شارك رئيس اللجنة في مؤتمر القمة الخامس عشر لرؤساء دول وحكومات منظمة التعاون الإسلامي الذي عقد في بانجول في 4 و 5 أيار/مايو. وفي 1 تموز/يوليه، شارك وفد من أعضاء المكتب في ندوة مشتركة مع منظمة التعاون الإسلامي عقدت في جدة، وزار الرياض في 2 تموز/يوليه لعقد اجتماعات مع حكومة المملكة العربية السعودية. وتوجه وفد المكتب بعد ذلك إلى إندونيسيا، حيث عقد اجتماعات في 4 و 5 تموز/يوليه مع ممثلي الحكومة والمجتمع المدني لحشد الدعم للشعب الفلسطيني وتعبئة الجهود الجماعية من أجل تحقيق المساءلة والتوصل إلى حل عادل. وعقد المكتب خلال زيارته إلى إندونيسيا أول اجتماع له مع رابطة دول جنوب شرق آسيا لتعبئة المنطقة لمؤازرة الفلسطينيين من أجل نيل حقوقهم.

45 - واستغل المكتب وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي في أنشطته للتوعية والدعوة على الصعيد العالمي. وقد أصدر عدة بيانات صحفية منذ اندلاع النزاع في غزة. وفي 17 تشرين الأول/أكتوبر، أدان المكتب عمليات القتل الجماعي والجرح الجماعي التي ارتكبتها إسرائيل بحق المدنيين في غزة ودعا إلى وقف فوري لإطلاق النار. وفي 14 شباط/فبراير، حذر المكتب من اجتياح إسرائيلي محتمل لرفح.

وفي 28 شباط/فبراير، دعا إلى التضامن مع الأونروا ومدّها بالدعم لاستمرارها في القيام بدورها في وجه حملة التشويه التي شنتها إسرائيل وفي وجه تعليق التمويل المقدم إليها والمعاناة الإنسانية التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون في غزة (انظر الفقرة 19). وفي 23 تموز/يوليه، رحّب المكتب بالفتوى التاريخية لمحكمة العدل الدولية، ودعا المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات سريعة للإيفاء بالتزاماته بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وضمان نيل الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير.

46 - وأدلت اللجنة ببيانات في المناقشات الفصلية التي يجريها مجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، في 24 تشرين الأول/أكتوبر و 23 كانون الثاني/يناير و 18 نيسان/أبريل و 19 تموز/يوليه، سلطت فيها الضوء على الحالة الكارثية القائمة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ودعت إلى اتخاذ إجراءات جماعية لإنهاء الهجوم العسكري الإسرائيلي الكاسح على غزة، وتحقيق حل الدولتين، وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني التي تشمل حقه في تقرير المصير وحقه في نيل الاستقلال.

جيم - إذكاء الوعي بقضية فلسطين

47 - لم تزل اللجنة تعمل من أجل إذكاء الوعي بالأوضاع السياسية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وركزت في ذلك على النزاع الدائر في غزة ووقعه على أحوال النساء والأطفال والشباب الفلسطينيين. ونظمت اللجنة جلسات إحاطة بمستجدات الأمور قدمها خبراء وجلسات لتبادل الأفكار حول قضايا محددة في أثناء الاجتماعات التي عقدتها عن طريق الإنترنت وبالحضور الشخصي والمناسبات الجانبية والمؤتمرات، وواصلت إصدار المنشورات والمعلومات بواسطة وسائل التواصل الاجتماعي. ويمكن الاطلاع على تفاصيل الأنشطة كل منها على حدة على الموقع الشبكي للجنة.

48 - وفي 12 كانون الأول/ديسمبر، عقدت اللجنة حلقة نقاش تناولت موضوع "نزاع عام 2023 في غزة: مسؤولية منع الإبادة الجماعية". وناقش فقهاء قانونيون ذوو صيت كبير، من بينهم فقهاء أتوا من إسرائيل، وممثلون مرموقون من المجتمع المدني مسألة الاحتمال الحقيقي بأن تكون إسرائيل ضالعة في ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، حسب تعريفها الوارد في المادة الثانية من اتفاقية منع الإبادة الجماعية، بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

49 - وفي 13 آذار/مارس، أقامت اللجنة مناسبة افتراضية تناولت موضوع "النزاع في غزة ووقعه على نساء فلسطين وأطفالها"، وذلك على هامش دورة لجنة وضع المرأة الثامنة والستين. وناقشت لجنة نسوية تضم ممثلات من الأونروا وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمة الدولية لإنقاذ الطفولة، إضافة إلى طبيب فلسطيني من غزة، تأثير النزاع على حياة آلاف الأسر الفلسطينية. وذكر المشاركون أن 70 في المائة من الضحايا في الأسر الفلسطينية نساءٌ وأطفال، وأن النساء يتحملن عبئا ثقيلا باعتبار دورهن الرئيسي في إسداء الرعاية.

50 - وعقدت اللجنة في 3 و 4 نيسان/أبريل، في مكتب الأمم المتحدة بجنيف، مؤتمراً لمنظمات المجتمع المدني التي تتناول في عملها قضية فلسطين موضوعه يحمل عنوان "مدّ الجسور مع المجتمع المدني الدولي لمعالجة النكبة المستمرة". وركز المشاركون على دور المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم في الدعوة إلى وقف دائم ومستدام لإطلاق النار في غزة وفي تحقيق المساءلة عن جرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

51 - وفي 17 أيار/مايو، عقدت اللجنة في مقر الأمم المتحدة بنيويورك حلقة نقاش تذكارية موضوعها يحمل عنوان "من 1948 إلى 2024: استمرار النكبة الفلسطينية". وحضر المناسبة ما مجموعه 53 من الدول الأعضاء والمراقبين وقرابة 60 ممثلاً عن المجتمع المدني وأفراد من عموم الناس كذلك. وناقش المشاركون في الحلقة مواضيع من ضمنها أصول قضية فلسطين في الأمم المتحدة عقب اعتماد الجمعية العامة لخطة التقسيم في عام 1947، واستمرار قيام مسؤوليات المنظمة إلى حين إيجاد حل عادل للقضية، والحالة الإنسانية الكارثية التي تسود الأرض الفلسطينية المحتلة بأنحائها قاطبة، والتزامات الدول كافة بموجب القانون الدولي تجاه الظلم العظيم الذي ألحق بالشعب الفلسطيني، ومنها واجب منع الإبادة الجماعية عملاً بمقتضى الأمر الصادر عن محكمة العدل الدولية في 26 كانون الثاني/يناير.

52 - وفي 1 تموز/يوليه، عقدت اللجنة باشتراك مع منظمة التعاون الإسلامي ندوة موضوعها "القدس والنزاع في غزة: الهوية الفلسطينية والوجود مهددان بالمحو" بمقر منظمة التعاون الإسلامي في جدة. وحضر الندوة ممثلو غالبية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وشخصيات دبلوماسية أخرى. وناقش أعضاء الندوة والمشاركون فيها محنة الفلسطينيين في القدس الشرقية، والتخطيط العمراني الإسرائيلي "الاستعماري" وتكثيف المشروع الاستيطاني الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة - وكلها وقائع تطرأ في ظل النزاع المستعر في غزة. وحثوا الدول على الاعتراف بدولة فلسطين ومحاسبة إسرائيل على انتهاكاتها الجسيمة للقانون الدولي وقانون حقوق الإنسان.

53 - وعملاً بالتكليف الصادر من الجمعية العامة، احتفلت اللجنة باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في 29 تشرين الثاني/نوفمبر في مقر الأمم المتحدة بنيويورك. وقُدمت في أثناء الاحتفال بيانات أدلى بها رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن ونائب الأمين العام وأكدوا فيها مجددا على الحقوق الفلسطينية وعلى ضرورة التوصل إلى حل عادل ودائم. وتلا المراقب الدائم عن دولة فلسطين رسالة من رئيس دولة فلسطين. وأدلى ببيان كل من ممثلي الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية وحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي. وأدلى ببيان أيضا كل من رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، والقس بيتر مكاري، متحدثاً باسم منظمات المجتمع المدني. وشهد الاحتفالَ 105 من الدول الأعضاء و 5 منظمات غير حكومية، ووردت رسائل تضامن من 47 دولة[32]. وشدد المتحدثون على الموقف الثابت للأمم المتحدة فيما يتعلق بقضية فلسطين وناشدوا إسرائيل بأن تمتثل فورا للقانون الدولي وأن تضع حدا لانتهاكاتها واضطهادها للشعب الفلسطيني. وأُقيمت احتفالات مماثلة في مكاتب الأمم المتحدة بجنيف وفيينا ونيروبي.

54 - وأزيح الستار عن معرض صور أقيم تحت شعار "فلسطين: أرض لها شعب" في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في إطار الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ويُصوِّر المعرض، الذي أقيم في الفترة من 29 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 6 كانون الثاني/يناير، رحلة الشعب الفلسطيني قبل النكبة وأثناءها وبعدها، مسلطًا الضوء على معاناة هذا الشعب وصموده.

(32) يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: www.un.org/unispal/2023-international-day-of-solidarity-with-the-palestinian-people/.

55 - ولم تزل اللجنة تستخدم الموارد الرقمية بطريقة استراتيجية لإيصال المعلومات إلى جمهور دولي ما انفك حجمه يتسع والتواصل معه، وتحسين الفهم العالمي لقضية فلسطين، ومكافحة المعلومات المضللة المغلوطة والمعلومات المضللة، ولا سيما التي رُوّجت بعد أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر. ويوضح الرسم البياني أدناه اتجاهات نمو الأدوات الرقمية التي تستخدمها اللجنة دعماً لما تبذله من جهود في مجالي الدعوة والتوعية. وبلغ عدد زيارات الموقع الشبكي للجنة 5,6 ملايين زيارة خلال فترة التقرير، وهذا ما جعله يصبح مصدراً رئيسياً للمعلومات. ومنذ كانون الثاني/يناير 2020، لم يزل عدد زيارات صفحات الموقع وعدد المتابعين على قنوات وسائل التواصل الاجتماعي ينمو، كما ازداد المشتركون في القائمة البريدية التي أصبح عدد المسجلين فيها هي بمفردها يبلغ 564 16 مشتركا في الوقت الراهن. وكان للقائمة البريدية والموقع الإلكتروني دور حاسم في توزيع منشورات اللجنة وبياناتها بلغات متعددة (انظر الفقرة 58)، في حين أصبحت المنصات الرقمية للجنة، بما في ذلك حسابها على موقع X (المعروف سابقا باسم تويتر)، الذي يتعدى متابعوه 000 25 شخص، وقناتها على يوتيوب، التي فاق عدد المشتركين فيها 800 11 مشترك وبلغت مشاهداتها 1,5 مليون مشاهدة، مصادر رئيسية للمعلومات المتعلقة بأنشطة اللجنة وما تنشره من تقارير عن مستجداتها.

اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، اتجاهات استخدام الأدوات الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي خلال الفترة 2020-2024

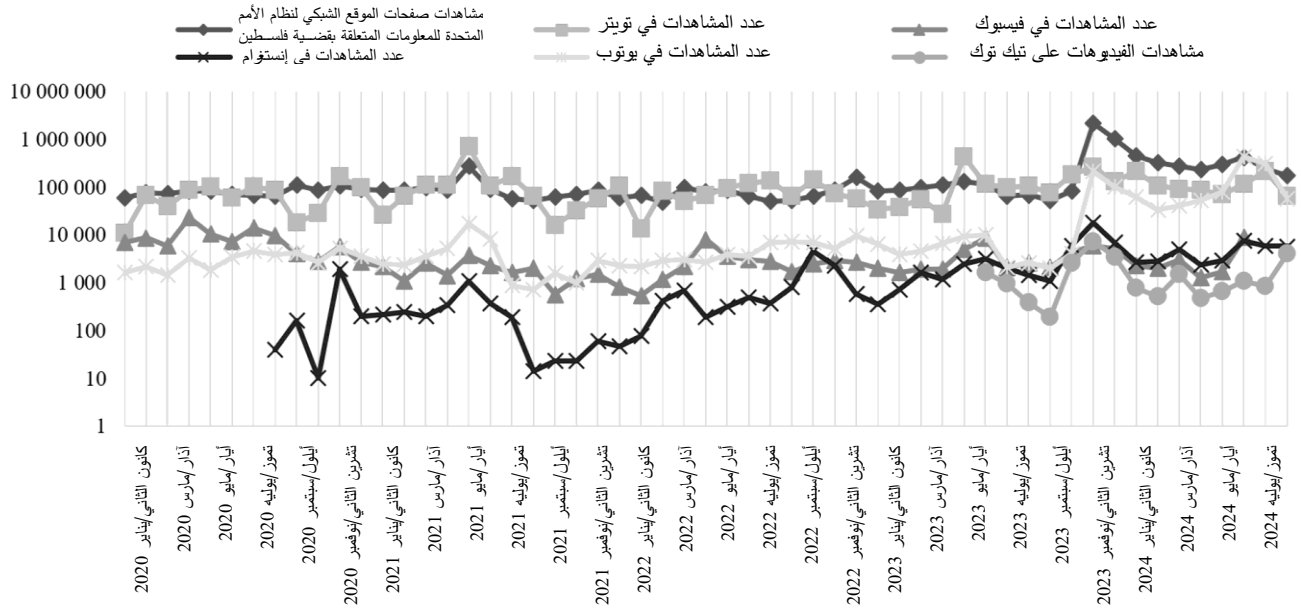

المصدر: نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين وشعبة حقوق الفلسطينيين التابعة في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام (تموز/يوليه 2024).

56 - ولا يزال نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين الذي دخل تشغيلُه سنته الثلاثين موردا لا غنى عنه بالنسبة إلى الدبلوماسيين والباحثين وعامة الجمهور، ويبلغ متوسط عدد مشاهدات صفحاته 000 500 مشاهدة شهريا. ويحتوي على فهرس ما فتئ حجمه يتسع بحيث يضم فوق 000 44 وثيقة وهو أكبر وأشمل مستودع على الإنترنت للوثائق المتعلقة بهذا الموضوع. وتتراوح مجموعة الوثائق التي

يحويها بين أحدث ما صـــدر عن الأمم المتحدة وبين ما هو نادر يرقى عهده إلى عقود خلت. وفوق ذلك، يتزايد نشر الوثائق بالإسبانية والروسية والصينية والعربية والفرنسية، إضافة إلى الإنكليزية.

57 - وواصلت شعبة حقوق الفلسطينيين، بالتعاون مع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تحسين إمكانية الوصـول إلى تقنية "الدردشـة الآلية مع الأمم المتحدة عن قضـية فلسـطين" (UNPal)، وهي آلية قائمة على الذكاء الاصـطناعي يسـتخدمها نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضـية فلسـطين على الإنترنت. وقد أدخلت على الموقع الشـبكي تحسـينات أخرى هدفها زيادة تيسـير إمكانية الوصـول إليه على جميع مرتاديه ومنهم المتحدثون باللغات الرسمية الست كافة والأشخاص ذوو الإعاقة.

58 - وواصـــلت اللجنة، عملا بولايتها في مجال الرصـــد، إعداد المنشـــورات التي تتولى شـــعبة حقوق الفلسطينيين تعميمها. وتشمل هذه المنشورات نشرة أسبوعية عن عمل المنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين، ومنشورات شـهرية تجمع كل الوثائق الرسمية المتعلقة بقضـية فلسطين الصـادرة عن الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية، ونشـرات إخبارية فصـلية عن أنشـطة اللجنة، وتجميعا سـنويا لتقارير الأمم المتحدة عن قضـية فلسـطين، وتجميعا سـنويا لكلّ القرارات الصـادرة عن هيئات الأمم المتحدة بشـأن قضية فلسطين.

59 - وفي 1 أيلول/سـبتمبر 2023، أعلنت اللجنة عن صـدور الدراسـة الرائدة المعنونة "مشـروعية الاحتلال الإسـرائيلي للأرض الفلسـطينية المحتلة، بما فيها القدس الشـرقية"، التي أعدها المركز الأيرلندي لحقوق الإنسـان التابع لجامعة غالواي في أيرلندا. وقد زوّد هذا التحليل القانوني، الذي صـدر عن اللجنة تكليف بإجرائه بعد أن عقدت حلقات دراسـية قانونية متتالية حول الموضـوع، المناصـرين بالمعارف والأدوات القانونية الدولية اللازمة في مسعاهم إلى تحقيق العدالة والمساءلة وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني. وقد فاق عدد المرات التي جرى فيها الاطلاع على هذه الدراسـة، التي تُرجمت إلى الإسـبانية والعربية والفرنسـية، 609 53 مرات على الموقع الشـبكي لنظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضـية فلسـطين. وعممت الدراســـة علاوة على ذلك باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن (A/78/378-S/2023/694) وقُدمت إلى محكمة العدل الدولية. وكانت الدراسـة من ضـمن الأسـس التي اسـتندت إليها الفتوى التاريخية التي أصدرتها المحكمة في 19 تموز/يوليه (انظر الفقرة 22).

60 - ووُزعت منشورات اللجنة على المشتركين في القائمة البريدية التي لم ينفك حجمها يتسع، وتضم تلك القائمة عددا من مكتبات البحوث والجامعات والشخصـيات السـياسـية وأعضـاء السـلك الدبلوماسـي والطلاب والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الحكومية الدولية، والصـــحفيين. وتودَع جميع منشـــورات اللجنة في موقعها الشبكي.

61 - ووزعت اللجنة، بدعم من منظمة التعاون الإســـلامي، 724 2 نســـخة من كتيبات معارض الأمم المتحدة على عدد من الجهات المعنية من بينها الدول الأعضاء ومكاتب الأمم المتحدة، وشرعت في ترجمتها إلى اللغتين الفرنسية والإسبانية، بهدف توسيع نطاق التوعية. وبلغ عدد المرات التي جرى فيها الاطلاع على النسخ الإلكترونية للكتيبات 362 9 مرة.

دال - التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، وكيانات منظومة الأمم المتحدة

62 - واصلت اللجنة تعاونها مع المنظمات الحكومية الدولية. وقد نظمت بالاشتراك مع منظمة التعاون الإسلامي المؤتمر الدولي السنوي المعني بقضية القدس. وحضر الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي بانتظام اجتماعات اللجنة بصفة مراقب، وشاركوا في أعمالها. وشارك رئيس اللجنة في المناسبات الرئيسية التي أقامتها منظمة التعاون الإسلامي وأجرى المكتب مشاورات مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر الفقرة 44).

63 - ولم تزل اللجنة، في سياق اضطلاعها بأنشطتها، ومن خلال شُعبة حقوق الفلسطينيين، تواصل تعاونها الثابت مع كيانات منظومة الأمم المتحدة كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، والأونروا، وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وإدارة التواصل العالمي (بما في ذلك مراكز الأمم المتحدة للإعلام)، ومجلس حقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، وكلية موظفي منظومة الأمم المتحدة.

64 - وواصلت اللجنة تعاونها مع منظمات المجتمع المدني من أجل تعزيز حقوق الشعب الفلسطيني. ودُعي ممثلو منظمات المجتمع المدني، ومن بينهم ممثلون عن دولة فلسطين وإسرائيل، إلى حضور جميع المناسبات العامة (انظر الفقرات 48-53). وكما جرت العادة، دُعي ممثل عن المجتمع المدني لإلقاء كلمة في احتفال اللجنة باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني (انظر الفقرة 53).

هاء - تنمية القدرات

65 - واصلت اللجنة، طبقا لقرار الجمعية العامة 23/77، إتاحة فرص التدريب لمسؤولي دولة فلسطين من أجل تنمية قدراتهم وأقيمت أنشطة التدريب إما بواسطة المشاركة الشخصية وإما على الإنترنت.

66 - وقدمت اللجنة الدعم، بتعاون مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، لمشاركة ستة مسؤولين (أربع نساء ورجلان) من وزارة الخارجية في دولة فلسطين والوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي في دورة تدريبية بعنوان "فن كتابة الخطب" في الفترة من 16 تشرين الأول/أكتوبر إلى 5 تشرين الثاني/نوفمبر. وعززت الدورة القدرات الفردية للدبلوماسيين العاملين في أدوار تتطلب مهارات مصقولة في كتابة الخطب والخطابة.

67 - وفي الفترة الممتدة من 30 تشرين الأول/أكتوبر إلى 8 كانون الأول/ديسمبر، نظمت اللجنة برنامجها السنوي لبناء القدرات الذي مدته ستة أسابيع وشارك فيه اثنان من الدبلوماسيين الفلسطينيين المحترفين (رجل وامرأة)، وركز البرنامج على مواضيع الدبلوماسية المتعددة الأطراف والسلام والأمن والتطورات العالمية التي تصب في جدول أعمال الأمم المتحدة. وقدم البرنامج للمشاركين إطلالة متعمقة على العمليات الرسمية وغير الرسمية التي تقيمها المنظمة ومنها دورة الجمعية العامة الثامنة والسبعون.

الفصل السادس

الإجراءات التي اتخذتها إدارة التواصل العالمي طبقا لقرار الجمعية العامة 24/77

68 - واصلت إدارة التواصل العالمي طبقَ ما هو مطلوب في قرار الجمعية العامة 24/77، المؤرخ 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، تنفيذ برنامجها الإعلامي الخاص عن قضية فلسطين.

69 - ففي الفترة من 30 تشرين الأول/أكتوبر إلى 1 كانون الأول/ديسمبر، عقدت الإدارة برنامجها التدريبي السنوي للمذيعين والصحفيين الفلسطينيين في نيويورك وواشنطن العاصمة. وقد أعطي للبرنامج اسم جديد هو برنامج شيرين أبو عاقلة التدريبي للمذيعين والصحفيين الفلسطينيين تكريماً للصحفية الفلسطينية شيرين أبو عاقلة التي قُتلت في 11 أيار/مايو 2022. وحضر الصحفيون الفلسطينيون الأربعة الذين شاركوا في البرنامج جلسات إحاطة مع مسؤولين في الأمم المتحدة والتقوا بممثلين عن لجنة حماية الصحفيين وقناة الجزيرة ومهرجان واشنطن العاصمة السينمائي الدولي ومعهد الشرق الأوسط.

70 - ولم تزل الإدارة تُحدِّث الصفحة الشبكية لليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني باللغات الرسمية الست، وقدمت الدعم التقني للموقع الشبكي لنظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين.

71 - وواصلت حسابات الأمم المتحدة على وسائل التواصل الاجتماعي، التي يتابعها أكثر من 71 مليون متابع بجميع اللغات الرسمية الست، بالإضافة إلى الهندية والسواحيلية والبرتغالية، الترويج لأنشطة اللجنة وشمل ذلك تخصيص لوحة لها على موقع Trello. وأصدرت الإدارة 256 نشرة صحفية، باللغتين الإنكليزية والفرنسية، تتناول قضية فلسطين وتشمل بيانات الأمين العام ورسائله، ونقلت وقائع جلسات الجمعية العامة ومجلس الأمن واللجنة إما مباشرة وإما بناء على الطلب (انظر الفصل الخامس).

72 - ونشرت قناة أخبار الأمم المتحدة أكثر من 500 5 نبأ ومقال صوتي باللغات الرسمية الست، إضافة إلى الهندية والسواحيلية والبرتغالية والأوردية، حيث اطلع عليها 4,2 ملايين مستعمل وبلغ عدد مشاهداتها 6,7 ملايين مشاهدة. وقدمت الإدارة علاوة على ذلك لمحات من الميدان عن الوضع المأساوي في غزة وعن تطورات الحالة في الضفة الغربية من خلال مقابلات ومقالات صحفية من ضمنها إطلالة باللغة العربية على مسار سيدة أعمال فلسطينية كرست حياتها لمساعدة مجتمعها في غزة[33].

73 - والتقطت مكتبة الصور الفوتوغرافية للأمم المتحدة والمكتبة الفتوغرافية للأمم المتحدة أكثر من 400 1 صورة ذات صلة بالقضية، ونُشر أكثر فوق 800 صورة على الموقع الشبكي لمكتبة الصور الفوتوغرافية للأمم المتحدة. وأنتج قسم الفيديو في الأمم المتحدة أكثر من 110 مجموعات أشرطة مرئية جرى توزيعها عبر مختلف منصات الأمم المتحدة. وأنتجت شبكة يونيفيد الإخبارية التابعة لتلفزيون الأمم المتحدة نحوا من 500 مجموعة من الأشرطة الإخبارية المرئية تولت بثها في 110 دولة وسائل إعلام شتى من بينها قناة الجزيرة وهيئة الإذاعة البريطانية وشبكة الأخبار الكابلية وقناة i24 News الإخبارية الدولية. وتناولت تلك المجموعات مواضيع من ضمنها مستجدات الأوضاع الإنسانية الواردة من وكالات الأمم المتحدة العاملة في الميدان ورحلة الأمين العام السنوية إلى الأردن ومصر.

(33) الأمم المتحدة، أخبار الأمم المتحدة، "عزيمة لا يقهرها دمار الحروب: تهاني أبو دقة سيدة أعمال فلسطينية تكرس حياتها لمساعدة مجتمعها في غزة"، 29 أيار/مايو 2024. يمكن الاطلاع عليه بالعربية عبر الرابط التالي: news.un.org/ar/story/2024/05/1131301.

74 - واستمر المعرض الدائم المعنون "الأمم المتحدة وقضية فلسطين"، الذي يدخل ضمن إطار المسار الذي تسلكه الجولات المصحوبة بمرشدين التي تقيمها الأمم المتحدة، في توعية الزوار بهذا الموضوع. وبلغ عدد زوار المعرض خلال فترة التقرير أكثر من 000 180 شخص، وعُقدت أيضا خمس جلسات إحاطة للتعريف بقضية فلسطين استفاد منها 123 طالبا.

75 - وفي إطار الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني (انظر الفقرة 53)، يسرت الإدارة إقامة معرض للصور الفوتوغرافية في مقر الأمم المتحدة يحمل عنوان "فلسطين: أرض لها شعب". وعلاوة على ما سبق ذكره، احتفلت مراكز الأمم المتحدة للإعلام في قاطبة أرجاء العالم، ومنها مراكزها في كانبيرا والمنامة ومكسيكو وموسكو وبريتوريا ونيروبي وصنعاء، بهذه المناسبة إذ أقامت عددا من المناسبات كما نشرت رسالة الأمين العام بلغات من ضمنها اللغات المحلية. وفي 30 تشرين الثاني/نوفمبر، احتفل مركز الإعلام التابع للأمم المتحدة في نيروبي، بالتعاون مع سفارة دولة فلسطين في كينيا، وكذلك مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، بهذه المناسبة في مجمع الأمم المتحدة في نيروبي. وحضر أكثر من 500 مشارك عرض فيلم وثائقي ومعرضا عن الثقافة الفلسطينية. ودعم مركز الإعلام في نيروبي هذه المناسبة بدعوة وسائل الإعلام إلى الحضور وكفالة التنسيق والتصوير الفوتوغرافي والترويج على وسائل التواصل الاجتماعي.

76 - وفي 17 أيار/مايو، نظمت الإدارة مناسبة "لقاء مع المؤلف" (meet the author) مع أردي إمسيز، أستاذ القانون الدولي ومؤلف كتاب بعنوان "الأمم المتحدة وقضية فلسطين: سيادة القانون وبنية التهميش القانوني الدولي" (The United Nations and the Question of Palestine: Rule by Law and the Structure of International Legal Subalternity).

77 - ولم تنفك مراكز الإعلام التابعة للأمم المتحدة عقب اندلاع النزاع في غزة تتابع وسائل الإعلام لتزود المتحدث الرسمي باسم الأمين العام بالمعلومات المستجدة يوميا، ودعمت خلية الأزمة المعنية بإسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة التي أنشأتها إدارة التواصل العالمي ضمن فريق الأمم المتحدة للاتصالات. وتولت مراكز الإعلام علاوة على ما ذكر ترجمة النشرات الصحفية ورسائل الأمين العام واللجنة ونشرها. ونشر مكتب إيطاليا التابع لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للإعلام في أوروبا الغربية أكثر من 100 مقال باللغة الإيطالية عن الأزمة، ورتب لتنظيم مقابلات وترجم عددا من مقالات الرأي. وعلى نفس المنوال، دعمت مراكز الإعلام الزيارات التي قام بها مسؤولون رفيعو المستوى في الأمم المتحدة، مثل زيارات الأمين العام وعدة مسؤولين آخرين رفيعي المستوى في الأمم المتحدة إلى المنطقة، بما في ذلك زيارة رفح. ونظمت المراكز جلسات إحاطة نالت اهتماما كبيرا من لدن وسائل الإعلام الدولية والوطنية.

الفصل السابع

استنتاجات اللجنة وتوصياتها

78 - أخذت اللجنة في الاعتبار، عند وضع توصياتها المبينة أدناه، المداولات التي جرت في جلسات اللجنة واجتماعات مكتبها، والإحاطات الإعلامية المقدمة، وأنشطة التوعية، والمؤتمرات والمناسبات الدولية التي شاركت فيها الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية، وقرارات الأمم المتحدة التي صدرت في الآونة الأخيرة.

ألف - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة تجاه النزاع والأزمة الإنسانية

79 - تدين اللجنة الحملة العسكرية الإسرائيلية على غزة إدانة شديدة. فحتى شهر آب/أغسطس 2024، قُتل ما يزيد عن 40 000 فلسطيني وجُرح أكثر من 92 000 من الرجال والنساء والأطفال وكبار السن من جراء تلك الحملة. وهي تدين هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 الذي شنّته مجموعات فلسطينية مسلحة وأسفر عن مقتل 1 200 إسرائيلي وجرح نحو 5 400 آخرين؛ واختطاف 255 شخصا آخرين واقتيادهن كرهائن إلى غزة.

80 - وتدين اللجنة إدانة شديدة الحملة العسكرية العشوائية غير المتناسبة التي تشنها إسرائيل غير عابئة فيها بحياة البشر. فقد أسفرت هذه الحملة عن سقوط أعداد لا تنفك تتزايد من القتلى في صفوف الفلسطينيين وسببت لهم ألوانا من المعاناة الشديدة منها النزوح الجماعي والمجاعة وتفشي الأمراض. وأوقعت كذلك دمارا شاسعا في قطاع غزة وتسببت لسكانها في صدمات نفسية بالغة الأثر. إن اللجنة تدعو إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار، وإتاحة وصول المساعدات الإنسانية دون قيود، والالتزام الصارم بالقانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين، وإطلاق سراح الرهائن والسجناء، وإجراء تحقيق مستقل في جميع انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب المرتكبة.

81 - وتشدد اللجنة على أن إسرائيل، في عدوانها على غزة، ظلت دائما تتقاعس عن التمييز بين المدنيين والمقاتلين، وكذلك بين الأهداف المدنية والعسكرية، وانتهكت التزاماتها باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال بموجب اتفاقية جنيف الرابعة. وتشدد اللجنة على أن القانون الدولي الإنساني يحظر إطلاق الصواريخ عشوائيا على المراكز السكانية الإسرائيلية من قبل الجماعات المسلحة الفلسطينية. وتذكّر اللجنة جميع الأطراف بأن الهجمات على المناطق المكتظة بالسكان والمستشفيات وأماكن العبادة والمدارس ومباني الأمم المتحدة جرائمُ حرب ويجب أن تتوقف فوراً، وأنه لا بد من المساءلة عن جميع هذه الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني. وتحث اللجنة جميع الأطراف على أن تمتثل امتثالا تاما لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولقراري الجمعية العامة دإط-21/10 و دإط-22/10، وقرارات مجلس الأمن 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024) و 2735 (2024)، وقرارات مجلس حقوق الإنسان 28/55 و 30/55 و 31/55.

82 - وتشعر اللجنة بالجزع أمام الكارثة الإنسانية الناجمة عن الحملة العسكرية الإسرائيلية التي جعلت جميع سكان غزة ينزحون مرات متعددة، كما جعلت أكثر من نصف مليون فلسطيني يواجهون خطر المجاعة. وتنادي بإبداء التضامن وإسداء الدعم دوليا لبذل جهود إنسانية فورية في غزة وتحث الدول الأعضاء على الضغط على السلطات الإسرائيلية للسماح بوصول منظمات المعونة التي تجلب الغذاء والماء والدواء والوقود وغيرها من الإمدادات الأساسية إلى الفلسطينيين بأمان ودون عوائق، ومنع أي إجراءات تهدف إلى عرقلة إيصال المساعدات إلى الشعب الفلسطيني.

83 - وتحث اللجنة المجتمع الدولي على حماية السكان المدنيين الفلسطينيين بطرق من بينها إنشاء مناطق إنسانية آمنة، وتوفير المأوى الملائم للسكان المهجرين وتلبية الاحتياجات الإنسانية والصحية الأساسية. وتدين اللجنة إدانة شديدة الغارات والهجمات التي تشنها إسرائيل على آخر أماكن اللجوء المتبقية للنازحين الفلسطينيين في قطاع غزة، ومنها الهجمات المتكررة ضد منشآت الأونروا التي تؤوي النازحين ومخيمات اللاجئين في جميع أنحاء قطاع غزة. وتشجب اللجنة أوامر الإخلاء التي تصدرها إسرائيل، لأنها لا تزال تكره الفلسطينيين على النزوح وتتسبب في معاناتهم وتولد الفزع والكرب في نفوس السكان الذين يضطرون مرارًا وتكرارًا إلى الفرار والبحث عن الأمان في أماكن لا يوجد فيها أمان. وتلاحظ اللجنة أن مراكز اللاجئين أماكن حيوية لاستمداد المساعدات الإنسانية، حيث توفر الأغذية الأساسية والرعاية الطبية والمأوى، ويجب أن تعامل بوصفها مناطق آمنة وأن تحترم طبقَ أحكام القانون الدولي.

84 - وتطالب اللجنة باتخاذ إجراءات للتصدي لجرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل في غزة، بطرق منها التحقيق في اتخاذ التجويع سلاح حربٍ وغير ذلك من جرائم الحرب التي يحظرها القانون الدولي. وتستنكر اللجنة الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية التي تهدف إلى عرقلة وصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين الفلسطينيين الذين ما زالوا يخضعون لعقاب جماعي قد ينطوي على أعمال إبادة جماعية بعد أن تعرضوا لعمليات القصف على مدى شهور يقاسون المرض ويتضورون من الجوع.

85 - وتطالب اللجنة باتخاذ تدابير لتعزيز سلامة العاملين في مجال المساعدة، بطرق منها مطالبة إسرائيل بإنشاء ممرات آمنة واحترامها وضمان حماية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية ومنهم موظفو الأونروا، واستمرار إيصال المساعدات.

86 - وتعرب اللجنة عن قلقها العميق من تصاعد أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. فبإمكان الزيادة في أعمال العنف التي يقترفها المستوطنون أن تزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة. وتدعو اللجنة علاوة على ذلك إلى الوقف الفوري لاستخدام القوة المميتة من قبل القوات الإسرائيلية والمستوطنين المسلحين ضد المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال. إن استخدام القوة المميتة من قبل القوات الإسرائيلية والمستوطنين المسلحين قد جعل من 2024 العام الأشد على الإطلاق من حيث إراقة دماء الأطفال في الأرض الفلسطينية المحتلة.

87 - وتدين اللجنة توسيع المستوطنات والبؤر الاستيطانية غير القانونية كما تدين ما تتكبده المجتمعات الفلسطينية من معاناة وما تتعرض له من سلب لممتلكاتها في سياق النكبة المتواصلة التي ما فتئت تعيشها بسبب سياسة دولة إسرائيل وأعمال الإرهاب التي يقترفها المتطرفون. وتدعو اللجنة مسؤولي الحكومة الإسرائيلية إلى وقف استفزازاتهم وخطابهم التأجيجي والتحريضي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

باء - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة تجاه انتهاكات حقوق الإنسان

88 - تدين اللجنة الانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد السكان الفلسطينيين المدنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، على النحو الذي وثقته بإسهاب المنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة وآلياتها لحقوق الإنسان، ومنظمات حقوق الإنسان ومنها المنظمات الإسرائيلية.

89 - وتدين اللجنة التدابير العقابية التي تفرضها حكومة إسرائيل لإدامة الاحتلال وإضعاف السلطة الفلسطينية وقمع الشعب الفلسطيني. وتدعو اللجنة إسرائيل إلى التراجع فورا عن التدابير العقابية المتخذة ضد السلطة الفلسطينية، ونزع سلاح المستوطنين الإسرائيليين والعمل فورا على وقف عنف المستوطنين وجميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتوفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين طبقا لما دعا إليه قرار مجلس الأمن 904 (1994) وقرار الجمعية العامة دإط-20/10، وطبق ما تفرضه عليها الالتزامات الواقعة على كاهلها بموجب القانون الدولي الإنساني.

90 - وتطالب اللجنة بأن تتخذ الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تدابير إضافية لضمان مساءلة إسرائيل عن تقاعسها عن الإيفاء بمسؤوليتها عن التحقيق في الأعمال التي يرتكبها وكلاؤها أو أطراف ثالثة والتي تنطوي على انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان المفروضة للفلسطينيين ومقاضاة مرتكبيها. وتثني اللجنة على الدول الأعضاء التي فرضت عقوبات على المستوطنين الإسرائيليين الضالعين في أعمال العنف بحق الفلسطينيين، وتحث الدول الأعضاء الأخرى على أن تسلك المنوال نفسه لضمان المساءلة.

91 - وتحث اللجنة إسرائيل على أن توفي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وأن تحترم على نحو تام الوضع الراهن في الأماكن المقدسة في القدس، وهو يشمل الوضع التاريخي والقانوني الراهن في حرم المسجد الأقصى، والاعتراف بخصوصية الدور الذي ينهض به الأردن. وتدين سعي إسرائيل إلى تغيير الوضع التاريخي والقانوني للأماكن المقدسة والقدس الشرقية وكذلك سعيها إلى تغيير التركيبة والطابع الديموغرافيين للقدس الشرقية، منتهكة بذلك أحكام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالقضية.

92 - وتثني اللجنة على الأمين العام وعلى الآليات الإنسانية المعنية لما اتُّخِذ من تدابير لمواجهة استمرار بل تفاقم أعمال العدوان والعنف التي ترتكبها إسرائيل، ومن ذلك لجوؤها إلى الاستخدام المفرط للقوة العسكرية في المناطق المدنية المكتظة بالسكان في غزة والضفة الغربية. وتشدد اللجنة على خطورة ما ورد في أحدث تقرير للأمين العام بشأن الأطفال والنزاع المسلح (A/78/842-S/2024/384) من استنتاجات تتعلق بالانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال الفلسطينيين، وتلاحظ أن قوات الأمن الإسرائيلية والجماعات الفلسطينية المسلحة من بين الأطراف التي تتحمل مسؤولية هذه الانتهاكات.

93 - وتشعر اللجنة بقلق بالغ مما ذكرته المفوضية السامية لحقوق الإنسان في تقريرها الصادر في 31 تموز/يوليه (انظر الفقرة 18) وهو أن آلاف الفلسطينيين محتجزون في غزة والضفة الغربية وإسرائيل، بما في ذلك منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، في انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وتدين اللجنة إدانة شديدة أعمال العنف الجنسي المرتكب بحق السجناء الفلسطينيين في إسرائيل، سواء منهم الرجال أم النساء أم الأطفال، وحالات الوفاة والاختفاء والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية التي يتعرضون لها فيها. وتستنكر أيضا أعمال المتطرفين الإسرائيليين الذين يدعون إلى استباحة اغتصاب السجناء الفلسطينيين.

94 - وتعرب اللجنة عن إدانتها وأسفها لما ترتكبه القوات الإسرائيلية من أعمال القتل بحق الصحفيين والإعلاميين الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية وما ترومه من إخماد أصواتهم بسبب الدور المركزي الذي يؤدونه في تعرية الفظائع والانتهاكات وأعمال الإبادة الجماعية التي ترتكب في الأرض الفلسطينية المحتلة.

95 - وترحب اللجنة بالأمر الذي أصـــدرته محكمة العدل الدولية رداً على الدعوى التي أقامتها جنوب أفريقيا. ففيه تشير المحكمة إلى أنه يجب على إسرائيل "سنّ جميع التدابير التي في وسعها أن تتخذها لمنع ارتكاب جميع الأعمال التي تدخل في نطاق المادة الثانية" من اتفاقية الإبادة الجماعية. وتسلط اللجنة الضوء أيضـا على الوهن الشـديد الذي يقاسـيه المدنيون في غزة بسـبب الهجمات العسـكرية الإسـرائيلية المتكررة، وتطالب إسرائيل بضمان عدم ارتكاب قواتها المزيد من أعمال الإبادة الجماعية.

96 - وترحب اللجنة بالإجراء الذي اتخذه المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بغية مســـاءلة القادة الإسـرائيليين وقادة الجماعات الفلسـطينية المسـلحة عما ارتكبه هؤلاء وأولئك من جرائم الحرب وجرائم ضـد الإنسانية بسبب أعمالهم في سياق النزاع الدائر في غزة. وتدعو المحكمة الجنائية الدولية إلى الرد على طلب المدعي العام باتخاذ الإجراء المناسب.

جيم - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة إزاء الضم وأنشطة الاستيطان

97 - ترحب اللجنة بالفتوى التاريخية التي أصـــدرتها محكمة العدل الدولية في 19 تموز/يوليه، وتدعو الجمعية العامة ومجلس الأمن إلى تنفيذها على سبيل الاستعجال بسبل من ضمنها اعتماد الطرائق اللازمة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع ووقف جميع الأنشطة الاستيطانية الجديدة، وإجلاء المستوطنين الحاليين، وتقديم التعويضـات عن الأضـرار التي وقعت في الأرض الفلسـطينية المحتلة، ومؤازرة الشـعب الفلسـطيني في سـعيه إلى نيل حقه غير القابل للتصـرف في تقرير المصـير. وينبغي أن تقوم الجمعية، مدعومة في ذلك من المجلس، بصـــياغة خارطة طريق لإنهاء الاحتلال غير المشـــروع. وينبغي أن تحدد خارطة الطريق هذه التزامات الدول كافة، طبقا لما نصت عليه الفتوى، وأن تتضمن معايير واضحة، وينبغي رصـد تنفيذها. وتؤيد اللجنة دعوة جميع الدول الأعضـاء إلى التشـبث بالقانون الدولي ورفض الوجود غير المشـروع لإسـرائيل في الأرض الفلسـطينية المحتلة والامتناع عن القيام بأي أعمال تدعم هذا الوجود غير المشروع أو تسهم في ديمومته.

98 - وتكرر اللجنة التأكيد على أن ضـم أي جزء من الأرض الفلسـطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، أمر غير قانوني. وتدعو السـلطات الإسـرائيلية إلى وقف جميع الإجراءات الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ووضعها وطابعها، والتقيد الصارم بالتزاماتها القانونية الدولية. وتنتهك هذه التدابير الاستعمارية غير القانونية حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير مصـيره وتقوض أفق تحقيق حل الدولتين بنسـفها الممنهج لإمكانية قيام دولة فلسـطينية مترابطة جغرافيا ومستقلة وقادرة على البقاء وذات سيادة، على أساس حدود ما قبل عام 1967، وعاصـمتها القدس الشرقية، طبقا لأحكام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصـلة بالقضـية، ومنها قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، وقرار الجمعية العامة 26/77، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية.

99 - وتشعر اللجنة بقلق بالغ إزاء الهدف المعلن لحكومة إسرائيل المتمثل في زيادة عدد المستوطنين في الضـفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشـرقية، زيادة كبيرة، وإشـارة الحكومة صـراحة إلى الأرض المحتلة بكونها "أرض إسرائيل"، خلافا للقانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة التي لا تعد ولا تحصـى، وتوافق الآراء الدولي بشأن حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967. وتؤيد اللجنة مطالب مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسـان بوقف جميع هذه الأنشـطة غير القانونية، بما في ذلك مصـادرة الأراضـي الفلسطينية والتعدي عليها وهدم المنازل والممتلكات الفلسطينية.

100 - وتحث اللجنة حكومة إسرائيل على الامتناع عن الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، والكف عن القيام بعمليات الهدم، بما في ذلك عمليات هدم المباني الممولة من المانحين، ووضع نهاية لجميع عمليات الإخلاء القسري والنزوح القسري للفلسطينيين.

101 - وتتفق اللجنة مع اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل فيما خلصت إليه وهو أن ممارسات التمييز ضد الفلسطينيين واستمرار الاحتلال وما يرتبط به من انتهاكات، كالقتل غير المشروع والإكراه على النزوح والحرمان من الحقوق، تشبه الفصل العنصري وهي أسباب رئيسية لنشوب النزاع. وتدعو اللجنة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية حقوق الإنسان المفروضة للفلسطينيين وتدين الاعتداءات السياسية على المقررين الخاصين وعلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة لأن تلك الاعتداءات تقوض جهودهم في توثيق الانتهاكات والدفاع عن حقوق الفلسطينيين وتعزيز المساءلة.

دال - العمل مع الأمين العام ومجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان ومحكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية

102 - تتفق اللجنة مع الأمين العام في موقفه بشأن قضية فلسطين، الذي يستند إلى القانون الدولي والعديد من قرارات الأمم المتحدة، وتحثه على مواصلة حشد مساعيه الحميدة للسعي إلى التوصل إلى حل عادل لقضية فلسطين. وتدعو المجتمع الدولي إلى الإيفاء بالتزاماته السياسية والقانونية والإنسانية والأخلاقية في مواجهة الأزمة الخطيرة القائمة في الأرض الفلسطينية المحتلة التي دفعت الأمين العام إلى الاحتكام إلى المادة 99 من الميثاق.

103 - وتحث اللجنة مجلس الأمن والجمعية العامة على ضمان التعجيل بتنفيذ ثوابت السلام القائمة منذ زمن طويل التي نصت عليها قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالقضية، ومن ضمنها قرار مجلس الأمن 2334 (2016) وقرار الجمعية العامة 25/77. ويشمل ذلك ضمان أن تتخذ الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية تدابير ملموسة لتنفيذ التزاماتها بموجب تلك القرارات، ولا سيما التمييز بين إسرائيل والأراضي التي لم تزل خاضعة لاحتلالها منذ عام 1967. ويجب على الدول الأعضاء إضافة إلى ما سبق أن تمتنع عن مد يد العون لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في وجودها غير المشروع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، أو مساعدتها على ذلك الوجود أو الاعتراف به، على نحو ما أعيد تأكيده مؤخرا في فتوى محكمة العدل الدولية التي صدرت في 19 تموز/يوليه.

104 - وتطلب اللجنة إلى الأمين العام أن يواصل تقديم تقاريره إلى مجلس الأمن عن تنفيذ القرارات 2334 (2016) و 2728 (2024) و 2735 (2024) كتابياً، وأن يُضَمِّنها إشارات إلى تنفيذ الدول الأعضاء لأحكامها، عملا بالفقرات المنطبقة على ذلك من تلك القرارات. وعملا بتلك القرارات، تدعو اللجنة المجلس أيضا إلى بحث السبل والوسائل العملية الكفيلة بضمان التنفيذ الكامل لقراراته ذات الصلة، بما في ذلك فرض جزاءات على الدول والكيانات الخاصة التي تنتهك قراراته.

105 - وتدعو اللجنة مجلس الأمن إلى المطالبة بالتنفيذ الفوري للقرار 2735 (2024)، الذي ينص على اتفاق وقف إطلاق النار على ثلاث مراحل، والمطالبة أيضا بالوقف الفوري للأعمال العسكرية الإسرائيلية. وتدعو اللجنة مجلس الأمن أيضا إلى العمل بشكل عاجل على تيسير إيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة، وتدعو إلى إيجاد حل سلمي للنزاع الذي جرى تأخيره كثيراً. وتعرب اللجنة عن قلقها من تقاعس مجلس الأمن

عن وقف الفظائع المرتكبة في غزة، كقتل غير المقاتلين، سواء كانوا رجالا أم نساء أم أطفالا أم شبابا أم مسنين، وتدين بشدة الصمت الذي يضفي طابع الفعل العادي على تلك الأعمال. وتنوه بالجهود التي تبذلها الدول، ومنها قطر ومصر والولايات المتحدة، في إطار وساطتها من أجل التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار والإفراج عن الرهائن، وتحث على مواصلة تلك الجهود حتى تنتهي المعاناة في غزة.

106 - وتحث اللجنة على بذل المزيد من الجهود في سبيل تنفيذ ولاية كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار في غزة، على النحو المبين في قرار مجلس الأمن 2720 (2023)، بهدف التعجيل بإيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين الفلسطينيين في غزة، وتدعو الدول الأعضاء إلى دعم جهود المنسقة.

107 - وتشير اللجنة إلى أنّ أي مبادرات ترمي إلى تسوية النزاع في غزة وإنهاء الاحتلال المتطاول العهد في سبيل تحقيق حل عادل لقضية فلسطين يجب أن تراعي أولا وقبل كل شيء الحقوق والتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني، وأن تشرك القيادة الفلسطينية، وأن تستند إلى حل الدولتين، طبقا لما ينص عليه القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالقضية.

108 - وتثني اللجنة على الجهود الجارية التي تبذلها محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية من أجل تدعيم القانون الدولي والمبادئ الإنسانية في المسائل التي لها صلة بقضية فلسطين والتي لها أهمية حاسمة لضمان المساءلة والعدالة وحماية حقوق الفلسطينيين.

هاء - أنشطة الدعوة والتواصل مع المجتمع الدولي والمجتمع المدني

109 - وتدعو اللجنة المنظمات الإقليمية، وبخاصة منها جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي وحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي، إلى القيام بدور سياسي فعال في وقف ضم إسرائيل للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، واتخاذ تدابير ملموسة، من ضمنها التدابير المتعلقة بالمساءلة، من أجل إنهاء الاحتلال وتحقيق حل عادل لقضية فلسطين. وتلاحظ اللجنة أن أي تسوية شاملة تستلزم اتباع نهج إقليمي كالنهج المبين في مبادرة السلام العربية.

110 - وتؤيد اللجنة تأييدا تاما الجهود الجارية التي تبذلها الدول الأعضاء والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط في سبيل تعزيز الهدوء وإيجاد حل عادل ودائم لقضية فلسطين. وتثني اللجنة على الجزائر والصين ومصر لما بذلته في الفترة الأخيرة من جهود في سبيل تعزيز الوحدة الفلسطينية، وذلك لأنها تدرك أن الوحدة الفلسطينية لا مناص منها لإنهاء النزاع والمضي قدما في تسوية قضية فلسطين.

111 - وتنوه اللجنة بالدور الحاسم الذي يؤديه المجتمع المدني العالمي في الدفاع عن حقوق الفلسطينيين والدعوة إلى وضع حد للمعاناة الهائلة في غزة، وفي حث الدول الأعضاء على الاستجابة لمطالب الجمهور واتخاذ إجراءات حاسمة تنسجم والتزاماتها القانونية الدولية. وتدين اللجنة التهديدات التي وُجّهت إلى منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية التي تقدم المساعدات في غزة. وتدعو إسرائيل إلى إلغاء السياسات التي تقيد وصول منظمات المجتمع المدني وتعيق عملها الحيوي، وضمان وصول العاملين في المجال الإنساني إلى وجهتهم في أمان.

واو - الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية

112 - تدعو اللجنة الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية إلى العمل، فرادى وجماعات، وفق القانون الدولي للضغط على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للإيفاء بمسؤولياتها في حماية المدنيين الفلسطينيين بموجب القانون الدولي، ووقف العدوان على غزة والعنف في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وإنهاء احتلالها غير المشروع بأسرع ما يمكن.

113 - وتعتبر اللجنة أن الاعتراف الانفرادي بالقدس عاصمة لإسرائيل من ونقل السفارات إلى القدس إجراء باطل لأنه ينتهك أحكام قرارات مجلس الأمن 476 (1980) و 478 (1980) و 2334 (2016). وتثني على الدول التي تراجعت عن ذلك الاعتراف، وتشير في هذا الصدد إلى فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في 19 تموز/يوليه.

114 - وترحب اللجنة بقرار الجمعية العامة دإط-23/10، الذي تؤكد فيه الجمعية العامة من جديد حق الفلسطينيين في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة، وتحث مجلس الأمن على التوصية بقبول دولة فلسطين عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة، انسجاما مع التوافق الدولي الواسع المعبر عنه في هذا الصدد. وترحب اللجنة أيضاً بالقرارات الأخيرة التي اتخذتها عدة دول للاعتراف بدولة فلسطين، وتحث الدول التي لم تفعل ذلك بعد على اتخاذ إجراءات حاسمة الآن، إيفاء بواجب دعم الشعب الفلسطيني في نيل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال.

115 - وتشجع اللجنة المفوضية السامية لحقوق الإنسان على مواصلة تحديث قاعدة البيانات الخاصة بالمؤسسات التجارية المنخرطة في أنشطة معينة فيما يتعلق بالنشاط الاستيطاني الإسرائيلي غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتشدد على أهمية تلك القاعدة فيما يتعلق بتدابير المساءلة.

116 - وتؤكد اللجنة من جديد دعمها القوي للأونروا ودور الوكالة الذي لا غنى عنه في تقديم الخدمات للملايين من لاجئي فلسطين، الذين يحتمي العديد منهم حاليا في مرافقها بغزة. وتحث اللجنة على مواصلة تقديم الدعم السياسي لولاية الوكالة التي أنشأتها الجمعية العامة، وتحث الجهات المانحة على زيادة تمويل الأونروا. وتشدد اللجنة، في هذا الصدد، على اعتراف الأمين العام بالدور الحاسم الذي تضطلع به الوكالة وتسلط الضوء على ضرورة محاسبة المسؤولين عن حالات الوفاة التي وقعت في صفوف موظفي الأمم المتحدة. وتطالب اللجنة بأن تتراجع إسرائيل عن تصنيفها للأونروا منظمة إرهابية وأن توقف حملتها لنزع الشرعية عن الأونروا، حيث إن ذلك يقوض الجهود الإنسانية الحاسمة التي تبذلها الوكالة في غزة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة وفي سائر ميادين عملياتها في الأردن وسوريا ولبنان.

117 - وتدعو اللجنة الدول الأعضاء إلى دعم الاستقرار المالي للحكومة الفلسطينية وتعزيز المؤسسات الفلسطينية من أجل تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في دولة فلسطين، وخصوصا بالنظر إلى ضروب المعاناة والحرمان التي سببتها أعمال إسرائيل.

118 - وإدراكاً منها للدور الحيوي الذي تضطلع به الهيئات التشريعية في حشد الدعم لحل قضية فلسطين بالوسائل السلمية، تدعو اللجنة إلى النهوض بالدبلوماسية البرلمانية للمساعدة في إنهاء النزاع في غزة والاحتلال الإسرائيلي وإيجاد حل عادل ودائم لقضية فلسطين.

زاي - الإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى

119 - تطلب اللجنة إلى شعبة حقوق الفلسطينيين بإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام أن تواصل تقديم دعم الأمانة في جميع جوانب الولاية الموكلة إليها من الجمعية العامة، وأن تيسر التآزر والتضافر والتعاون مع كيانات الأمم المتحدة المعنية في عملها بقضية فلسطين. وتعرب اللجنة عن تقديرها للشعبة لما تقدمه من دعم في النهوض بأدوات التواصل والتوعية التي تستخدمها اللجنة وتكييفها، ويشمل ذلك موقعها الشبكي المتعدد اللغات، وحساباتها على وسائل التواصل الاجتماعي والمحتوى السمعي البصري المتعلق بأنشطتها، بغاية تعزيز جهود اللجنة في مجال الدعوة والتوعية في السياق الدينامي للأرض الفلسطينية المحتلة.

120 - وتشجع اللجنة على تعزيز التعاون مع البرنامج الإعلامي الخاص بشأن قضية فلسطين التابع بإدارة التواصل العالمي بغاية ضمان التوعية على نطاق أوسع. وإضافة إلى ذلك، تشجع الإدارةَ على إعادة إنشاء بوابتها الشبكية المكرسة للأزمة بين إسرائيل وغزة.

121 - وترحب اللجنة أيضا بالجهود الجارية في سبيل تحسين مشاريع بناء القدرات المحددة الأهداف لصالح المسؤولين الفلسطينيين، وتعزيز شمول الجميع والتوازن بين الجنسين والتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

071024 041024 24-15036 (A)